ديمقراطية من نوع آخر

مشاري الذايدي

في هذه المساحة، ونحن نسمع عن ضجيج الديمقراطية والانتخابات، ومفرزاتها في كل مكان - تقريبا - من العالم العربي والإسلامي، من انتخاب نواب برلمان إلى أعضاء مجلس بلدي إلى رئيس جمهورية، أو حكومة، إلى عمداء كليات، وإلى أعضاء نقابات...في كل هذا الضجيج، الذي بلا طحن، إلا الطحين الضار، يحسن بنا أن نتوقف مع معضلة الديمقراطية نفسها في عالمنا العربي الحزين.

ربما تكون آراء الباحث والصحافي الأمريكي فريد زكريا حول الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، مستفزة وغير مريحة لدعاة الديمقراطية.

فهو يرى - من الآخر - أن ما تحتاجه منطقة المسلمين والعرب: «ليس قدرا اكبر من الديمقراطية، وإنما قدرا أقل». على عكس العبارة الشهيرة التي يرددها المؤمنون بالشكل الديمقراطي على علاته، وهي: «علاج مشكلات الديمقراطية بالمزيد من الديمقراطية»، وأذكر أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استخدم هذه العبارة تعليقا على إحدى أزمات البلد.

فريد زكريا باحث جاد، يصعب اتهامه بكراهية المسلمين، فهو من أصل هندي مسلم، تفكر طويلا في سبب استعصاء العالم الإسلامي على الديمقراطية الحقيقية، حتى بعد أن اجتاحت الموجة الديمقراطية جل بلدان العالم عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، كما تساءل في كتابه: «مستقبل الحرية» وأصله مقالة نشرت في مجلة «فورين افيرز» الأمريكية في 1997، طورها إلى كتاب صدرت ترجمته العربية العام الماضي في القاهرة عن «مركز الأهرام للترجمة والنشر». الأطروحة الأساسية في الكتاب هي أنه ليس صحيحا أنه بمجرد اعتماد الديمقراطية آلية في الحكم لدى العالم الإسلامي سيصلح الحال وتتجه هذه المجتمعات إلى القيم التي قامت عليها فكرة الديمقراطية، أو أنها ستتحول بشكل آلي، حتى ولو لم يكن سريعا، إلى مجتمعات محكومة ببنية دستورية واضحة المعالم في اعتماد الأساس المتين الذي قامت عليه «آلية» الديمقراطية، وعنده، كما في المراجعة المستقصية في جريدة «الشرق الأوسط » لكتابه: «ان الديمقراطية بالنسبة للشعوب الغربية ديمقراطية ليبرالية (دستورية)، حيث أنها نظام سياسي لا يتميز بالانتخابات الحرة والنزيهة فحسب، وإنما أيضا بسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحريات الأساسية للتعبير والتجمع والديانة والتملك».

فهل هذه الصورة الشاملة القائمة على هذه الأسس المتينة والضمانات الحاسمة، هي صورة التطبيقات الديمقراطية الحاصلة في العالم العربي والإسلامي، أو أغلبه على الأقل حتى نتخلص من مناقشة الحالة التركية؟ وخلاصة أخرى، خطيرة، ينتهي إليها زكريا، هي أن الليبرالية هي رحم الديمقراطية، وأنه لا ديمقراطية طبيعية، إلا ويجب أن تكون مولودة من رحم الليبرالية السياسية والفكرية... والاقتصادية طبعا.

ويعتقد زكريا أنه يجب على أمريكا ألا تضغط على الدول ذات المنهج الديكتاتوري من أجل التطبيق الفوري للديمقراطية لأن هذا الضغط سيأتي بأناس أكثر تشددا وكفرا بالديمقراطية، وهم الأصوليون الإسلاميون.

وبرأ فريد زكريا، الدين الإسلامي من تبعة هذا التحجر والنزوع للحكم الاستبدادي الديني، معتبرا أن الإسلام بحد ذاته يحمل مسحة الحرية والثورة ضد الظلم والاستبداد، ولكن القراءات السائدة الآن هي التي تقدم هذا النمط من الإسلام المنغلق.

حسنا، هل يعني هذا الكلام أنه لا فائدة ترجى من الكفاح المدني في العالم العربي والإسلامي، وانه مكتوب علينا الاختيار بين حاكم ديكتاتوري أو أصولي... ديكتاتوري هو الآخر ولكن بشكل أقسى، و...«أقدس»!؟

سؤال صعب حقا.. ويخفي خلفه شعورا عاليا بالكرامة والإنسانية والأنفة من هذه «القدرية» البغيضة في ديمومة التخلف على العرب والمسلمين.

هذا السؤال الكبير، جوابه بعدة أجوبة، منها الجواب التنموي، أي أن الرخاء الاقتصادي والنمو هو الكفيل بإذابة حجر التخلف، وخلق المناخ الملائم لنشوء الليبرالية السياسية والفكرية والاجتماعية، وأن الليبرالية الاقتصادية هي التي ستوجد شقيقاتها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأن ذلك هو ما جرى في ألمانيا - حسب زكريا - حيث أن الديمقراطية هي التي أنتجت هتلر النازي، ولكن لم تكن الديمقراطية البحتة هي التي أنهضت ألمانيا عقب هزيمة الحرب، بل - إضافة لعوامل الثقافة طبعا والتدخل الخارجي الأمريكي تحديدا - بل الإقلاع الاقتصادي الألماني هو الذي وضع ألمانيا على طريق المجتمعات الغربية الليبرالية. وعليه فيجب التركيز على إطلاق قوة الاقتصاد، وسيتكفل الاقتصاد بالباقي.

يؤخذ على هذا الجواب، كما أشار هاشم صالح، إنه يحمل نزعة «ماركسية» بشكل مقلوب، من حيث التعويل «الوحيد» على العامل الاقتصادي في حركة المجتمعات والتاريخ. جواب آخر، وهو جواب ثوري، يقول إنه يجب على العرب والمسلمين، ومن يشجعهم في الغرب من دعاة المجتمع المدني، الكف على هذا الحلم، فما جرى في أوروبا وأمريكا، بالذات، أمر صعب التكرار، وهو وليد ظروف معقدة جدا، ربما تصل إلى حد الصدفة الداروينية ، كما يذكر الصادق النيهوم حول النموذج الأمريكي، وانه يجب بالتالي التفكير في نموذج عدل وحرية آخر، وانه يجب الإقرار أيضا بتفاوت سلم القيم بين الشرق والغرب.

هناك جواب أكثر ثورية في الاتجاه الآخر، وهو جواب من يرى أنه: لماذا يتم التخويف بالإسلاميين والأصوليين؟! هم لم يأخذوا فرصتهم بالحكم، والحكومات المستبدة هي التي تخوف بهم من اجل إطالة فترة حكمها، وأن الإسلاميين هنا يصبحون «فزاعة» للغرب ودعاة المجتمع المدني، على حد توصيف المفكر المصري سعد الدين ابراهيم. وقد مالت إدارة بوش في فترة ما إلى هذا التصور بدعم من الوزيرة رايس، ولكن تم التراجع عن هذا المسار بعدما وصلت القوى الإخوانية، بقوة، إلى البرلمان المصري، وأخذت حماس السلطة في فلسطين والآن تحكم «غزة ستان». هذا الجواب الداعي لإتاحة الفرصة للإسلاميين واتهام الحكومات باختراع فزاعتهم، لم يغضب السلطات الحاكمة فقط، وهذا مفهوم، ولكنه أثار غضب بعض «الزملاء العلمانيين» كما يقول سعد الدين إبراهيم في مقاله المهم الذي كتبه في جريدة «المصري اليوم» في(30 يونيو 2007) تعليقا على انقلاب حماس على فتح واختطاف غزة، حيث عنون مقاله: «هل فشل الإسلاميون في السلطة؟»، وبين فيه انه لا يوجد احد يمكن أن يزايد عليه في الحماس لإتاحة الفرصة للإسلاميين في الحكم، وانه اختلف مع الرئيس المصري شخصيا على هذا الموضوع، الأمر الذي أغضب عليه السلطات في مصر. ولكنه حينما رأى ما فعلته حماس بعد الوصول للسلطة بدأ يتساءل جديا: هل الأصولية والإسلاميين يقدرون ممارسة الديمقراطية حقا؟

هذه بعض الأجوبة على معضلة الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، وهي تشير إلى أن هناك ربما حالة «استثناء إسلامي» سلبي طبعا، يمنع من الاندارج في العصر، وأخذ الديمقراطية في سطوحها وأعماقها، ما دامت هي أرقى نظام سياسي وصلت إليه البشرية حتى الآن، رغم كل يمكن ذكره عن مساوئها.

في تقديري الشخصي أن مشكلة الاستثناء الإسلامي مركبة من: إخفاق تنموي واضح أدى إلى انجرار الناس للطروحات العدمية التي تقدمها الأصولية الصدامية، وأيضا علل عميقة في بنية الثقافة تقف مثل الجدار العازل أمام القيم الإنسانية العالية والحديثة، ولا ينفع في إزاحة هذا الجدار التعويل على النهضة الاقتصادية فقط، ولدينا نموذج النهضة الاقتصادية الخليجية وانعكاساتها على النهضة الاجتماعية والسياسية والفكرية... فلا حتمية إذن في ترابط هذا بهذا. وفوق كل هذه العلل، هناك علة الحكم الرشيد، وعدم وجود برنامج إصلاح حقيقي، ومستمر، في العالم العربي والإسلامي، تتولاه بعض النخب الحاكمة للوصول إلى لحظة الانعتاق والحرية وتوفير التربة الصالحة والري الدائم لشجيرة الديمقراطية.

بغير هذا، ستمارس الحكومات الاعيب الكر والفر مع الدعوات الديمقراطية الأمريكية، وستمارس الحركات الأصولية والشمولية دور المؤمن العتيد بقيم المجتمع المدني والمتعدد والحر، حتى تحين لحظة قطافهم.

هذا، إلا إذا جاء قدر من السماء... أو الأرض، يعدل حركة التاريخ العربي، المحفوظة إلى عن ظهر قلب.

عن/ صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية

العطية : إعلان السوق الخليجية المشتركة قرار تاريخي

عبدالرحمن العطية

الكويت / كونا:

أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية بقرار قمة دول مجلس التعاون الخليجي الـ٢٨ بإنشاء السوق الخليجية المشتركة واصفا اياه بالقرار التاريخي في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وقال العطية في تصريح صحافي أن قرار السوق الخليجية المشتركة جاء منسجما مع الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتعزيز أواصر التعاون بين الدول الخليجية وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس وآمالهم في تحقيق المواطنة الخليجية.

وأضاف العطية أن قيام السوق الخليجية المشتركة سيسهم في تعزيز اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق يؤدي الى وحدة الموقف التفاوضي وقوته لدول مجلس التعاون في مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

وأوضح أن السوق الخليجية المشتركة تأتي متممة لمسيرة التكامل الاقتصادي والتي تعني على وجه الخصوص أن يتمتع مواطنو دول المجلس بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء وأن تتوفر لهم جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية ويشمل ذلك المواطنين الاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية.

وأضاف العطية أن السوق المشتركة تشتمل على عشرة مسارات حددتها الاتفاقية الاقتصادية وتعمل على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمؤسسات والشركات والمؤسسات الوطنية من بينها حرية التنقل والإقامة في جميع دول المجلس وفي تلقي الخدمات التعليمية والصحية وتملك العقار وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات وممارسة المهن الحرة والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية فضلا عن إتاحة فرصة العمل في جميع دول المجلس على قدم المساواة مع مواطنيها. واختتم الأمين العام لمجلس التعاون تصريحه بالتأكيد أن السوق الخليجية المشتركة ستوفر للمؤسسات والشركات الوطنية فرصا جديدة للاستثمار وتنقل رؤوس الأموال والمساواة في المعاملة الضريبية والاستفادة من توسع رقعة السوق المتاحة لها للتسويق والإنتاج والتصدير وعلى قدم المساواة مع الشركات الوطنية في دول الخليج.

فوز البحرين بعضوية لجنة التراث العالمي

اعتراف دولي بإنجازاتها الثقافية

مناظر من العاصمة المنامة

المنامة / بنا :

معاني كثيرة يفرزها فوز مملكة البحرين بعضوية لجنة التراث العالمي فهو من ناحية اعتراف دولي بانجازاتها الثقافية بصفة عامة وتجسيد للمكانة التي تحظى بها المملكة على المستوى العالمي باعتباره إضافة نوعية جديدة لرصيد المملكة في إطار مساعيها لدعم وتعزيز التعاون الدولي في مجال الحفاظ على التراث الحضاري العالمي ومن ناحية أخرى فان عضوية المملكة باللجنة من شأنها تركيز الاهتمام العالمي على التراث الحضاري والثقافي البحريني ووضع البحرين على الخارطة العالمية فيما يتعلق بالبحوث والدراسات الخاصة بالمواقع الأثرية.

كما أن عضوية مملكة البحرين في لجنة التراث العالمي سوف تمكنها من لعب دور حيوي وهام على صعيد المحافظة على التراث الإنساني عبر تقديم أنشطة متنوعة لحفظ وإدارة مواقع التراث العالمي في مختلف المناطق وهو ما يظهر من معطيات الخطة التي وضعها قطاع الثقافة والتراث الوطني للمشاركة العلمية في اللجنة حيث تتضمن الخطة تقديم الدعم في كتابة وإعداد ملفات الترشيح لإدراج مواقع التراث الثقافي والطبيعي لبعض الدول العربية والجزر الصغيرة ضمن لائحة التراث العالمي التابعة لليونسكو وجعل البحرين مركزا للدراسات الثقافية والتراثية في المنطقة العربية ومكانا لتصدير الخبرات البحرينية الثقافية والتراثية للخارج للقيام بعملية الاستشارة والتدريب.

كذلك يتوج ذلك الفوز مساعي وطموح قطاع الثقافة والتراث الوطني برئاسة الشيخة مى بنت محمد آل خليفة إلى جعل مملكة البحرين مقرا إقليمياً للجنة التراث العالمي وهو ما سيؤهلها في حال حدوثه لتكون مرجعا إقليمياً للهيئات الدولية التي تهتم بالمحافظة على التراث العالمي بشكل عام إلى جانب مساعي القطاع للتقدم بطلب استضافة أعمال اللجنة في البحرين خلال العام 2010م.

كما أن وجود البحرين في عضوية لجنة التراث العالمي على مدى الأربع سنوات القادمة يمثل مكسبا كبيرا لها من خلال ما يوفره ذلك من إمكانيات لتسليط الضوء على التراث الحضاري في مملكة البحرين سواء من ناحية الدراسات أو توفير الدعم الدولي اللازم للمحافظة على هذا التراث وستمكنها هذه العضوية كذلك من تحفيز الدول العربية الأخرى للمحافظة على التراث وتحسين برامجها في مجال المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي.

ويعطى فوز مملكة البحرين بعضوية لجنة التراث العالمي مؤشرا ايجابيا ودلالة واضحة على مدى اهتمام المملكة بالمكونات الحضارية والتراثية في البلاد والذي أصبح أحد أهم الملامح الأساسية لمسيرة الإصلاح الشامل التي أطلقها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين إذ بذلت المملكة جهودها من أجل إبراز هذه المكونات لتكون شاهدة على حقب التاريخ والموروث الحضاري البحريني أمام الأجيال القادمة وهى الجهود التي ساقت إلى تسجيل العديد من مواقع الأثرية والتاريخية ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو نظرا لما تمثله من قيمة ثقافية إنسانية.

ففي الثالث من أبريل عام 2005 وقعت المملكة اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ برنامج للمحافظة على المباني والمناطق التراثية في المملكة يتم بمقتضاه انتداب خبراء مختصين لدراسة ووضع إستراتيجية لتنفيذ البرنامج في مختلف مناطق البحرين مع البدء بم 40 مبنى تراثي في مدينتي المحرق والمنامة كنموذج للدراسة والتطبيق من خلال اقتراح التشريعات اللازمة لحماية المناطق التراثية ووضع الخطوط الرئيسية والاستراتيجيات الكفيلة للحفاظ على الأبنية والمناطق التراثية والعمل على إعادة أحيائها ليس فقط من المنظور الشكلي لتلك الأبنية ولكن أخذا بعين الاعتبار الأبعاد والقيم الثقافية والاجتماعية التي جعلت لهذه المباني والأحياء التراثية مكانة خاصة لدى أفراد المجتمع البحريني.

كما شاركت البحرين في فعاليات الدورة التاسعة والعشرين للجنة التراث العالمي التي عقدت في دربان بجنوب إفريقيا خلال الفترة من 10 إلى 17 يوليو 2005 وجاءت هذه المشاركة بدعوة من مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو وتم خلالها إدراج قلعة البحرين على قائمة التراث الإنساني العالمي الأمر الذي يمثل انجازا كبيرا واعترافا من المنظمة الدولية بأهمية هذا الأثر التاريخي وقد جاء ذلك الإعلان متزامنا مع احتفالات المملكة باليوبيل الذهبي لاكتشاف حضارة دلمون بموقع قلعة البحرين.

وفى نفس السياق شاركت المملكة في الثالث عشر من أكتوبر من نفس العام في فعاليات الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للدول الأعضاء في الاتفاق الخاص بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ضمن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو التي عقدت بباريس وتم خلالها تطوير أول وثيقة قانونية دولية لحماية التراث إضافة إلى الاتفاق على ثلاث وثائق معيارية هي مشروع أولى للاتفاق بشأن حماية تنوع المضامين الثقافية ومشروع اتفاق دولي لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة ومشروع إعلان عالمي بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان.

وفى العشرين من ديسمبر 2005 استضاف متحف البحرين الوطني فعاليات منتدى مالرو لحماية التراث الأثري والمعماري الذي نظمه قطاع الثقافة والتراث الوطني بوزارة الإعلام البحرينية بالتعاون مع وكالة التنمية والشؤون الأوروبية والدولية بوزارة الثقافة والاتصالات الفرنسية وركزت فعالياته على محورين هما التراث الحضري والتراث التاريخي وذلك من خلال تبادل المعرفة والمناقشة حول التجارب الفرنسية في مجال حماية الآثار والتراث الحضاري عن طريق التشريعات والقوانين ومدى إمكانية استفادة الجانب البحريني من هذه الخبرات وتطبيقها بما يحافظ على الآثار والتراث البحريني.

وكانت البحرين قد أعدت حملة متكاملة خلال الصيف الماضي تضمنت تنظيم معرض فني تشكيلي لفناني البحرين في البهو الخاص لمنظمة اليونسكو بفرنسا وحفل عشاء لضيوف المؤتمر العالمي 31 للجنة التراث العالمي والذي عقد في نيوزيلندا خلال العام الجاري حيث ألقى قطاع الثقافة والتراث الوطني من خلاله الضوء على خطة البحرين للمشاركة العلمية في لجنة التراث العالمي كما تضمن الحفل عرض صور فوتوغرافية وفيلم عن البحرين للفنانة ديانا أحمدي.

واستطاعت البحرين من خلال حملتها للدخول عضوية اللجنة أن تركز من خلال عدد من المختصين البحرينيين على سفراء اليونسكو الذين يمثلون قائمة رؤساء مجموعات انتخابية وهى المجموعة الأوروبية وأمريكا مجموعة أمريكا اللاتينية والأوروبية الشرقية والآسيوية والإفريقية والمجموعة العربية وذلك لتوصيل فكرة البحرين حول عضويتها في لجنة التراث.

وقد أسفرت نتائج التصويت التي أعلنت أمس بمقر منظمة اليونسكو بالعاصمة الفرنسية باريس عن حصول مملكة البحرين على 86 صوتا إضافة لفوز جمهورية مصر العربية والصين واستراليا بعضوية لجنة التراث العالمي التي تعد إحدى اللجان الفاعلة في منظمة اليونسكو وتضم في عضويتها 21 عضوا.

ولا شك أن فوز مملكة البحرين بعضوية لجنة التراث العالمي في المرحلة الراهنة سيكون حافزا لها نحو استكمال مساعيها على المستويين المحلى والدولي لإبراز الموروث الحضاري والثقافي الذي تزخر به المملكة خاصة في ظل تأكيد القيادة الحكيمة على تكون التنمية مقترنة بالحفاظ على هذا الموروث التاريخي وهو ما يعكس حرصها على أن يتواصل ماضي مملكة البحرين العريق بحاضرها المشرق.

بمنطقة الشرق الأوسط

الأمير الوليد الأول في قائمة مجلة (فوربز) لأثرى 20 مليادير

الرياض / متابعة / فراس اليافعي :

تصدّر صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة قائمة مجلة "فوربز Forbes" لأثرى 20 ملياردير بمنطقة الشرق الأوسط مؤكدة بأنه "أثرى شخصية بالمنطقة".

وتأتي هذه الجائزة لتضاف إلى قائمة الجوائز المتميزة التي كان قد نالها سموه وحصلت عليها شركة المملكة القابضة مؤخرا. فخلال الشهر الماضي، منح الأمير الوليد جائزة "الداعم الأبرز لإقتصاد المملكة العربية السعودية" ومنحت شركة المملكة القابضة جائزة "أفضل اكتتاب أولي للعام 2007" من قبل معهد البحوث الدولية Institute for International Research - بالشرق الأوسط. وفي يونيو الماضي، حصل الأمير الوليد على جائزة "رجل العام" وحصلت شركة المملكة القابضة جائزة على جائزة "الشركة الأكثر تميزاً" للعام 2007 من قبل مجلة "أرابيان بزنس". كما حصلت شركة المملكة القابضة، وللسنة الرابعة على التوالي على لقب الشركة الأولى على قائمة أكبر 100 شركة سعودية في المملكة حسب تقرير جريدة عرب نيوز السعودية، كما تم تصنيف شركة المملكة القابضة وللسنة الثالثة على التوالي الشركة رقم واحد من أبرز خمسين شركة خليجية حسب تقرير مجلة أرابيان بزنس، والتي اختارت الأمير الوليد في المرتبة الأولى على قائمة أكثر 100 شخص عربي تأثيرا على العالم. كما اختارت مجلة تايم الأمير الوليد ضمن قائمة الشخصيات العالمية المائة الأكثر قوة وعطاء لرعايته ودعمه لفهم أفضل للإسلام حول العالم. وكانت مجلة انستيتيوشنال انفيستور قد صنفت شركة المملكة القابضة مؤخراً الشركة العربية الاستثمارية الأولى على مستوى العالم الأمير الوليد ضمن قائمة أقوى 40 شخصية وأكثرها تأثيراً في العالم خلال الأربعون عام الماضية.

وقد تأسست شركة المملكة القابضة في عام 1980 وابتدأت أعمالها بالتركيز على أنشطة المقاولات والبناء، والمشاريع السكنية والتعليمية. وتعتبر الشركة اليوم أحد أنجح الشركات الاستثمارية العالمية وأكثرها تنوعاً في مجالات الاستثمارات، ومن نخبة الشركات الرائدة في المملكة العربية السعودية، ومنطقة الخليج العربي وعلى مستوى العالم. وتتركز محفظة الشركة الاستثمارية بشكل أساسي على ثلاثة قطاعات إقتصادية رئيسية ذات النمو الجوهري والقيمة الحقيقية وهي: قطاعات الخدمات المصرفية والمالية، والفنادق، وشركات إدارة الفنادق، والعقارات.

ولدى الشركة أيضاً اهتمام في قطاعات التقنية والإعلام والاتصالات، والسياحة، والمواد الاستهلاكية والرعاية الصحية، وتجارة التجزئة، وقطاع الصناعة. وتشمل المحفظة الاستثمارية أسماء تجارية متميزة بما فيها، سيتي، مجموعة سامبا المالية، فيرمونت رافلز للفنادق الدولية، فنادق فور سيزونز، وفنادق ومنتجعات موفنبيك، ونيوز كوربوريشن، وتايم ورنر، وسونغ بيرد للعقارات (كناري وورف لندن)، وبروكتر أند غامبل، وهيولت باكارد، وموتورولا، وشركة والت ديزني، وأيستمان كوداك بالإضافة إلى أنشطة الشركة المحلية، وخصوصاً أنشطتها في الشركات المساهمة في المملكة، ومساهمتها في تنمية وتطوير الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

أخبار متفرقة

120 مليار دولار موازنة السعودية في 2008

الرياض / متابعات:

أعلنت المملكة العربية السعودية مشروع موازنتها لعام 2008 البالغة 120 مليار دولار.

وحسب بيان لوزارة المالية تتوقع الحكومة أن تبلغ العائدات 450 مليار ريال (120 مليار دولار) والنفقات 410 مليارات ريال (109.3 مليارات دولار).

وأثناء إعداد موازنتها تعتمد الحكومة السعودية عادة سعرا لبرميل النفط أدنى من سعره في السوق مما يفسر الفارق الهائل بين العائدات المتوقعة وتلك المسجلة فعلا في السنوات الأخيرة.

وقالت وزارة المالية في بيان إن الدين الحكومي سينخفض إلى 19% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الجاري بالمقارنة مع 28% من الناتج المحلي بنهاية 2006.

ومكن ارتفاع أسعار النفط إلى نحو خمسة أمثالها منذ عام 2002 السعودية من خفض الدين العام -المستحق لمؤسسات محلية- عن ذروته البالغة 119% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر تسعينيات القرن الماضي.

وارتفع معدل التضخم بالسعودية في أكتوبر الماضي إلى 5.35% مسجلا أعلى مستوياته منذ عام 1995 على الأقل.

فيما تزيد الحكومة الدعم لمواجهة الاستياء بسبب ارتفاع الأسعار بينما تواجه مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) المزيد من الضغوط لخفض أسعار الفائدة.

السعودية تخطط لإنشاء خط للسكة الحديد بالشعائر المقدسة

الرياض / متابعات:

تعتزم السعودية تنفيذ مشروع بتكلفة خمسة مليارات دولار لإنشاء خط للسكة الحديد لنقل الحجاج بين المشاعر المقدسة في موسم الحج.

وذكرت تقارير صحفية أن المملكة ستجري دراسة جدوى للمشروع الذي يشمل إنشاء خمسة خطوط تربط بين المزدلفة ومنى وعرفات.

ويهدف المشروع إلى تسهيل نزول الحجيج من جبل عرفات، الشعيرة الكبرى للحج، إلى منى لجمع الجمرات.

يشار إلى أن نحو 2.4 مليون حاج يؤدون الفريضة سنويا ما يخلق مشكلات تتعلق بالأمان والنقل.

وتسعى السعودية إلى تسهيل قيام الحجاج بالشعائر لأداء الفريضة لمنع وقوع حوادث خلال الازدحام.

وكان آخر هذه الحوادث العام الماضي عندما اندلع حريق في الطبقة السفلية من فندق في مكة يضم حجاجا يمنيين ونقل 16 حاجا تأثروا من استنشاق الدخان إلى المستشفيات.

وفي 2004 توفي عدد من الحجاج أثناء تدافعهم لرمي الجمرات.

وقد قامت السعودية بعد ذلك بإعادة تخطيط عملية الرجم لتيسيرها على الحجاج.

وتسهم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بموسم الحج في تنشيط الاقتصاد المحلي وتتجاوز عائدات الموسم أكثر من مليار دولار.

سلطنة عُمان تبحث تنظيم خدمات النقل الجوي مع اسبانيا

مسقط / متابعات :

وصل إلى البلاد وفد من سلطة الطيران المدني بمملكة اسبانيا برئاسة باربارا ترينكادو كوسلو رئيسة مكتب تطوير النظم والمنسقة مع الاتحاد الأوروبي بالمديرية العامة للطيران المدني الاسباني في زيارة تستغرق عدة أيام يجري خلالها مباحثات مع عدد من المسؤولين بالسلطنة تتعلق بتنظيم خدمات النقل الجوي بين البلدين الصديقين.

وتأتي هذه المباحثات استكمالا للجولة الأولى من المباحثات التي عقدت في العاصمة الاسبانية مدريد خلال شهر فبراير الماضي لمناقشة مشروع اتفاقية تنظيم خدمات النقل الجوي بين البلدين بالإضافة إلى بحث عدد من المواضيع التي تخص الطيران المدني والنقل الجوي وذلك بما يتناسب مع المستجدات والتطورات الحديثة في هذا المجال.